رئيس وحدة المياه والبيئة بالصندوق الاجتماعي للتنمية لـ (14 أكتوبر) :

الصندوق نفذ مشروع السقايات الخاصة وظهر أنه الخيار الأفضل

توجهنا في المرحلة القادمة صوب المناطق الأكثر احتياجاً للمياه

أوضح الأخ/ عبدالوهاب المجاهد – رئيس وحدة المياه والبيئة بالصندوق الاجتماعي للتنمية أن موقف الصندوق الاجتماعي للتنمية نحو قضية المياه في اليمن حساس جداً وهو ما ينعكس على تد خلات الصندوق من حيث نوعها وتوسيعها على مستوى المحافظات

لقاء/بشير الحزمي

وقال في حديثه لـ 14أكتوبر إن بعض تدخلات الصندوق ترتكز على مصادر مياه متجددة مثل مياه الأمطار ومصادر مياه العيون وهذا كان منذ بداية تأسيس الصندوق وكان المجال مفتوحاً لمشاريع المياه المعتمدة على المياه الجوفية حتى عام 2000م، ومن عام 2000م حتى 2006م تقريباً توقف تدخلات الصندوق في مشاريع المياه الممكنة بسبب عدم ضمان مصادر المياه وأيضاً وضوح عدم مقدرة المستفيدين على الدفع مقابل الخدمة لهذا النوع من المشاريع لأنها تتطلب تكاليف تشغيل وصيانة والناس في الغالب متعودون على الحصول على خدمات المياه مجاناً ما جعل الصندوق يركز فقط في تدخلاته من عام 2006م إلى عام 2008م على حصاد مياه الأمطار وعلى الخزانات والبرك والسدود لتجميع مياه الأمطار.

وأشار إلى أنه في عام 2006م بدأ الصندوق بمشروع تجريبي على السقايات الخاصة التي وزعت على المنازل بتجميع مياه الأسطح إلى خزانات وأتضح أن هذا المشروع كان ناجحاً جداً وأن السقايات توفر مياهاً بشكل أفضل وبالقرب من المنزل أيضاً.

وأوضح أن الصندوق يعد هذا المشروع التجريبي طور سياسة خاصة بالسقايات، وهذه السياسة تعتمد على أن الصندوق فقط يوفر الاسمنت والحديد والأنابيب لتجميع المياه من سطح المنزل وبقية المواد وتنفيذ الأعمال كلها تكون على أصحاب المنازل ومساهمة هؤلاء المستفيدين من أصحاب المنازل قد تصل إلى 80٪ وأن هذا الموضوع مشجع جداً لأي جهة تقوم بتنفيذ مشاريع مياه.

ونوه أن مجال السقايات الخاصة يمكن أن تعتبر بديلاً قوياً ومنافساً أيضاً لمشاريع الخزانات والبرك العامة.

وقال إنه بعد المشروع التجريبي توسع الصندوق في السقايات الخاصة على مستوى اليمن وأصبحت السقايات خياراً أفضل من البرك العامة باعتبارها توفر مياهاً بالقرب من المنزل وبجودة أفضل، وأن تقنية السقايات الخاصة تعتبر الآن من ضمن التقنيات الأخرى ومعتمدة في الصندوق وتقريباً يكاد يكون الصندوق الاجتماعي للتنمية الجهة الوحيدة التي تشتغل في السقايات الخاصة.

سياسة خاصة بالمناطق الساحلية

ولفت إلى أنه منذ عام 2008م طور الصندوق سياسته من خلال عمله في بعض المديريات خصوصاً في المناطق الساحلية غير الصالحة لحصاد مياه الأمطار لأنه لوحظ أنه كانت هناك طلبات لمشاريع مياه الأمطار لكن الصندوق توقف عن مشاريع المياه الممكنة بسبب أنها تمثل استنزافاً للمياه الجوفية وعدم مقدرة الناس على الدفع مقابل الخدمة لكن لم يكن هناك الإمكانية للصندوق لأن يتدخل فأضطر لأن يطور سياسة تفتح المجال لتقديم خدمة المياه أو تنفيذ مشاريع المياه في المناطق الساحلية غير الصالحة لحصاد مياه الأمطار هذه السياسة تكاد تكون منفصلة بحيث لا تفتح المجال إلا للمناطق الساحلية غير الصالحة لحصاد مياه الأمطار، ويشترط ارتفاع منسوب الأرض عند حفر الآبار بأن لا يزيد على 100 متر وهذه أهم النقاط التي تحدد المناطق التي يتدخل الصندوق فيها، وقد أصبح الآن المجال مفتوحاً لكل التقنيات.

الصندوق سيقوم بالنزول إلى التجمعات السكانية للتأكد من الاحتياج القائم

المناطق الأكثر احتياجاً

وأشار إلى أن توجه الصندوق في قطاع المياه في المرحلة القادمة من (2010 - 2011م) سيكون للمناطق الأكثر احتياجاً للمياه بحسب نتائج إحصاء 2004م، الذي يوضح أن نسبة المساكن لا تصل إليها المياه، حيث أتضح أن هناك مناطق 100٪ لا تصل إلى منازلها المياه ما معناه أن سكان هذه المنازل يخرجون إلى مسافات بعيدة لجلب الماء وبالتالي سيستهدفها الصندوق خلال الفترة القادمة.

■ عبد الوهاب المجاهد

وأوضح أن الاستهداف خلال المرحلة القادمة سيكون من الأعلى إلى الأسفل أي أن الصندوق سينزل إلى التجمعات السكانية التي أصبحت مجددة ويتأكد أن الاحتياج لازال قائماً فيتم تطوير التدخل في القرى التي ظهرت في الكشف بلغت حوالي (4417) قرية.

(20) مليون دولار سنوياً للتدخل في قطاع المياه

وقال إن هناك موافقة مبدئية لتخصيص 100 مليون دولار للتدخل في قطاع المياه خلال المرحلة القادمة أي ما نسبته عشرون مليون دولار في السنة وهذا المبلغ يعتبر جيداً لهذا القطاع فللمرة الأولى يتم تخصيص مبلغ محدد لقطاع المياه، لأنه في الغالب كان الصندوق يلبي طلبات المستفيدين قد تكون في احتياجات مختلفة في قطاعات التعليم والمياه والصحة ولم يكن معروفاً مسبقاً مبلغ التدخل أو المبالغ المحددة لأي قطاع.

الصرف الصحي التام من قيادات المجتمع

وفيما يخص الصرف الصحي قال رئيس وحدة المياه والبيئة بالصندوق الاجتماعي للتنمية إنه من المعروف أن المناطق الريفية تمارس التبرز في العراء بشكل مستمر وهذه الظاهرة متفشية في المناطق الريفية وهي السبب وراء انتشار الكثير من الأمراض كالإسهالات وغيرها من الأمراض، ولذلك فقد أدخل الصندوق منهجاً جديداً لليمن يسمى الصرف الصحي التام من قيادات المجتمع وهذا المنهج يركز على ظاهرة التبرز في العراء ويعتمد على توعية المستفيدين بمخاطر التبرز في العراء من خلال استخدم أدوات قوية وصريحة تشعر المواطنين بالخجل والخزي والخوف من التبرز في العراء، ونتيجة لهذا فإنهم يقومون بمبادرات جماعية بالاشتراك بالحمامات وبناء حمامات جديدة وتغطية البيارات القديمة وحفر بيارات جديدة ويحلون مشكلة الصرف الصحي بأسرع وقت ممكن بحيث يعلنون عن أن قريتهم خالية من التبرز في العراء وهذا المنهج تم البدء به عام 2006م ونحن الآن نتوسع فيه على مستوى المحافظات كاملة وقد وظفنا أناساً متخصصين ودربناهم في هذا المجال للإسراع في تنفيذ هذا المكون ونحن في الصندوق نرى أن هذا المكون مهم جداً ونرى أن هذه النقطة تعتبر نقطة قوة للصندوق الاجتماعي للتنمية.

تنسيق وتعاون

وعن مستوى التنسيق مع الجهات العاملة في قطاع المياه قال يوجد تنسيق قوي مع الهيئة العامة لمياه الريف وهناك اجتماعات شبه شهرية بين كل الجهات العاملة في قطاع المياه وهناك تبادل للخطط السنوية والاشتراك في تنفيذ المشاريع المشتركة في بعض المناطق وطبعاً مظلتنا جميعاً هي الإستراتيجية الوطنية للمياه والبرنامج الاستثماري في قطاع المياه – والحمد لله – مؤخراً وصلنا إلى اتفاق حول تعريف التغطية بالمياه في المناطق الريفية وتعريف التغطية بالصرف الصحي والكل مجمع عليه والكل حريص على أن تفي التدخلات بهذا التعريف حتى لا يظلم في تنفيذ المشاريع بمعنى أن الصندوق إذا نفذ مشروع حصاد مياه أمطار فإنه يحرص على أن تتوفر الشروط اللازمة لهذا التدخل بحيث أنه يحسب تغطية للصندوق أو يحسب مشروعاً للصندوق في توفير خدمة المياه في المناطق الريفية.

الفقر والسكان

د. فهد محمود الصبري

رغم ما ينطوي عليه قياس الفقر وفقاً للدخل أو الإنفاق أو هما معاً، من موضوعية تخلو من شكلية ومظهرية، ورغم ما تحمله نتائجه من فرص تعين على فرز الفقراء وعقد مقارنات بينهم وبين غيرهم، الا أنه يواجه بمجموعة من الانتقادات التي تقلل من قيمته العملية وفوائده في التخطيط التنموي. كما أنه باعتماده على مسوح الوحدات المعيشية لا يدرك التباين داخل الأسرة على أساس النوع، كما أن إمكانيات توظيف تلك النتائج في المقارنات الزمانية، مرهون باستخدام المفاهيم نفسها والأساليب البحثية والمتغيرات ذات العلاقة بالمسوح السابقة واللاحقة. وهو ايضاً لا يعين على تقديم تفسير للفقر أو توضيح آليات الإفقار ولا يعين على فهم مؤشرات ومظاهر ومنها محددات أخرى للفقر ذات أهمية في فهم كثير من الظواهر والعمليات ذات العلاقة، وما يتعلق كمثال محدد بفهم العلاقات بين الصحة الإنجابية والفقر (صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2002)وثمة أبعاد واقعية اقتصادية وثقافية واجتماعية أخرى تحول دون قياس الفقر وفقاً لبعد الدخل، منها مثالاً لا حصراً أن بعض السكان يصعب عليه تحديد دخله كالمشتغلين بالزراعة والحرفيين ومن هم على شاكلتهم من حيث طبيعة العمل ومصادر الدخل ، ويدلل على هذا أن كثيراً من المبحوثين في مسوح الدخل يأتي إنفاقهم أعلى من دخلهم، كما تسود قيم تتعلق بفهم الناس (للرزق) لا تخلو من خوف من (الحسد) أو من (الآخر) الرسمي الذي قد يقدم أو لا يقدم خدمة أو حتى بفرض ضريبة (عبدالباسط عبدالمعطي وآخرون 2000) .

وإذا ما سلمنا بأهمية فقر الدخل، فإن الأهم من المنظور التخطيطي للمشاريع والبرامج التنموية التي تتطلع إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية وتواصلها متجددة، وفي القلب منها حقوق الإنسان وهو فقر القدرات والحرمان البشري والاستبعاد الاجتماعي والطبقي. إن مفهوم فقر القدرات يقدم مقاربة تسهم على نحو أكثر وضوحاً وشمولاً في فهم الفقر، كما فعل دليل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي جمع بين المعلومات عن الحرمان وطول العمر (السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى 42 عاماً) والمعرفة (النسبة المئوية للأميين) ومستويات المعيشة (الناس الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن) (صندوق الأمم المتحدة: حالة سكان العالم : 17,2002) لهذا وتطلعاً إلى مزيد من الفهم الأعمق لآليات الإفقار وعملياته، وأعماقه البنيوية تلفت هذه المقاربة النظر إلى أبعاد ومستويات أخرى مهمة في إنتاج وإعادة الفقر، في مقدمتها تحليلياً ومن منظور المواجهة الحقيقية أو قل، (الراديكالية) للفقر، ما يسمى بالمجتمع الفقير الذي ينتج فقر الناس وينتج آليات إعادة إنتاج فقرهم موسعاً ومتزايداً. ويقصد به المجتمع الأكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهو بالطبع مجتمع لا يعي الأهم من شروط وظروف استدامة التنمية، حيث تسوده الأبوية العمودية في إدارة شؤون المجتمع والدولة على مستوى المؤسسات والمنظمات بما في ذلك الأسرة والمؤسسة التعليمية. فيحاصر التعددية والتنوع والرأي الآخر، ويغترب عن المساءلة والشفافية والنقد ويكرس الديكتاتورية السياسية والبيروقراطية، ويشيع الفساد، ويهدر الإمكانات ويزكي صراع الأجيال وهو المجتمع الذي ينحسر فيه التفكير العلمي فيسود التواكل والخرافة وهو المجتمع الذي لا ينتج المعرفة وبالتالي لا يجد منها ما يوظفه في حياته اليومية، وهو المجتمع الذي تسوده قيم إحلال الماضي محل الحاضر، وصياغة المستقبل في ضوء هذا الماضي وهو المجتمع الذي لا يصون رأسماله البشرى من حيث حقوقه وإعداده وتوسيع فرص خياراته وفق مبدأ الكفاية والعدالة.

بإيجاز شديد المجتمع الفقير هو الذي يفتقد الوعي والإرادة والشروط المواتية لتنمية قدراته المعرفية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتثقيفية، وكل فقر في أي من هذه القدرات يفضي إلى فقر المجتمع افراداً وجماعات وقوى اجتماعية وسياسية ومعرفية. وقد بذلت جهود وفيرة نسبياً من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية كما بينت تقاريرها وبحوثها وايضاً المسوح والبحوث الوطنية للتدليل على أن الفقر - بمعناه الأشمل - يؤثر سلباً في السلوك الديموجرافي والصحي للناس، وفي خصائصهم السكانية الأخرى المعرفية وفي تفاعلاتهم الاجتماعية وإنتاجيتهم .. الخ . غير أن الجهد الأقل هو الذي بذل لتوضيح كيف أن انحسار فرص الارتقاء بالقضايا السكانية، من العوامل الفاعلة في الفقر - وبالتالي يكون كل جهد علمي وتخطيطي للارتقاء مثلاً بالصحة الإنجابية هو تعامل جدي مع احد منابع الفقر- ومواجهته في الوقت نفسه وقبل أن نسير مع العمل الراهن يهمنا التأكيد على أن حال الصحة الإنجابية ليس السبب الوحيد، والمقاربة الوحيدة لتفسير الفقر، وبالتالي مواجهته، فقضية الفقر في السياق الإقليمي العربي، عميقة في جذورها التاريخية متشابكة وبالأساس مع أنماط توزيع الثروة والسلطة. وثمة آليات استمرت واطردت من الاستعمار التقليدي إلى التبعية ثم إلى الهيمنة - تواصل دورها - متفاعلة مع أخرى - في إعادة إنتاج الفقر، مجتمعات وأفراد وجماعات.

ولهذا أكد إعلان الألفية الثالثة للتنمية الدولية، أن من بين أهم أهدافه التي تسهم بدور مهم في مواجهة الفقر ما يتعلق بأهداف ومفردات الصحة الإنجابية.

عدد السكان الدائمين في بكين يبلغ 17.55 مليون نسمة

■ مدينة بكين

بكين / شينخوا/متابعات :

بلغ عدد السكان الدائمين في بكين 17.55 مليون شخص بنهاية عام 2009 ، بزيادة 600 ألف شخص على أواخر عام 2008م ليتجاوز نمو سكان المدينة 500 ألف شخص سنويا خلال ثلاثة أعوام متتالية.

ومن إجمالي سكان العاصمة الصينية هناك 5.092 مليون شخص غير محلي مشكلين 29٪ من هذا العدد.

وكان عدد السكان الدائمين في المدينة قد بلغ 16.33 مليون شخص حتى أواخر 2007بزيادة 520 ألف شخص ثم ارتفع إلى 16.95 مليون شخص عام 2008.

الجدير بالذكر أن النمو السريع في عدد سكان بكين تسبب في تناقصات بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد والبيئة.

يعد الأول على مستوى العالم الذي ينفذ بين ست دول

دول الخليج العربية تجري أول تعداد سكاني مشترك في أبريل القادم

14 أكتوبر/متابعات:

ذكرت صحيفة الشرق الأوسط أنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من عملية العد والإحصاء السكاني الموحد لدول الخليج العربية خلال شهر مايو/ أيار المقبل، لتصدر بعد ذلك بيانات ومؤشرات عن السكان بشكل جداول إحصائية على مستوى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية تستند إلى مرجعية زمنية موحدة.

ووفقاً لمعلومات أدلى بها مسؤول سعودي للصحيفة فإن البرنامج الزمني للفعاليات الميدانية سيبدأ عملية العد الفعلي لسكان السعودية في 28 ابريل/ نيسان 2010م وتنتهي في 12 مايو/ أيار من العام نفسه في حين قطعت دول مجلس التعاون الخليجي شوطاً كبيراً في الاستعدادات الأولية لتنفيذ عملية عد السكان إذ من المتوقع أن تنتهي عملياتها الإحصائية للتعداد السكاني خلال شهر مايو المقبل.

وقال الأخ/ عبداللطيف الخميسي مدير إدارة الإحصائيات الاجتماعية، أمين اللجنة الإعلامية للتعداد بمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية إنه تم الاتفاق بين دول المجلس على أن يبدأ التعداد السكاني المشترك في شهر أبريل 2010م، أما الانتهاء فيعتمد على طول فترة مدة العد. لافتاً إلى أنها تتراوح بين 10 أيام و 20 يوماً.

وأوضح أن الخطوات المبدئية التي ستتخذها دول المجلس بعد تنفيذ التعداد الموحد تتمثل التوصيات التي أفرزتها اجتماعات اللجان الفنية على مستوى دول المجلس، من أهمها إصدار بيانات ومؤشرات عن السكان في شكل جداول إحصائية على مستوى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية تستند إلى فترة مرجعية متقاربة. وكشف مدير إدارة الإحصائيات الاجتماعية في السعودية عن أن هناك اجتماعات دورية على المستويات كافة الإدارية والفنية لممثلي الأجهزة الإحصائية في دول مجلس التعاون الخليجي، تنسقها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تهدف إلى الوصول إلى الاتفاق على التعاريف والأسئلة التي تتضمنها الاستمارة وكذلك الاتفاق على استخدام أدلة الترميز وإصدار جداول إحصائية مشتركة من واقع استمارة التعداد.

وأشار إلى أن الهدف الرئيسي من تعداد السكان والمساكن الموحد، هو إعطاء المخططين وأصحاب القرار الصورة الشاملة والحقيقية والبيانات التفصيلية عن سكان دول المجلس وتوزيعهم بحسب أماكن إقامتهم وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية كالمستوى التعليمي والمؤهلات العلمية الحاصلين عليها، والحالة الاقتصادية للأفراد، والمهن التي يزاولها المشتغلون، ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمون إليه، والنشاط الاقتصادي للجهات التي يعملون بها.

وأضاف أن توفير مثل هذه البيانات والمعلومات الإحصائية يرسي القواعد الاقتصادية ويعطي للسكان المزيد من الخدمات العامة وفقاً لمتطلبات السكان وأماكن سكنهم، وهذا ينطبق على المباني والمساكن التي تشكل هدفاً آخر من أهداف التعداد في معرفة المعلومات عن عدد المباني والمساكن في المناطق المختلفة في الدولة، وأنواعها ومادة البناء المشيدة منها، ومدى توافر الكهرباء والماء والصرف الصحي فيها، إضافة إلى أنه يمكن للمسؤولين والمخططين في الدولة وضع إستراتيجية شاملة تساير النهضة العمرانية وتفي بالاحتياجات المستقبلية للزيادة السكانية المتوقعة التي تشهدها دول مجلس التعاون.

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد دشنت منتصف العام الماضي، الموقع الالكتروني للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت 2010م، معلنة بذلك البدء في عمل تقوم من خلاله دول الخليج بأول تعداد سكاني مشترك فيما بينها، الذي يعد التعداد الأول على مستوى العالم الذي ينفذ بين ست دول في الفترة الزمنية نفسها، إذ يتضمن الموقع المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة بالتعداد، وكذلك المخرجات المتوقع من التعداد وبحسب صحيفة «الشرق الأوسط» فإن التعداد الموحد للسكان والمساكن في دول المجلس في 2010م يكتسب أهمية كبيرة بوصفه أول تعداد خليجي ينفذ في دول المجلس بهذا الحجم يشمل كل الدول الأعضاء التي تتشابه فيها الظروف وتتجانس في عوامل التغيير في التركيبة السكانية، بهدف الوصول إلى قاعدة بيانات دقيقة لعدد السكان في فترة زمنية محددة، الآمر الذي يجعل مثل هذه التعدادات من الوسائل الناجحة للوصول إلى الأهداف التي تتطلع إليها هذه الدول لمعالجة الاختلالات السكانية المقلقة.

انخفاض عدد سكان ألمانيا إلى أقل من 82 مليون نسمة

انخفض عدد السكان في المانيا خلال عام 2009م الى ما دون 82 مليون نسمة .

فقد أظهرت الإحصائيات أن تعداد السكان في المانيا مع بداية العام الجديد يتراوح بين 81.7 مليون نسمة و81.8 مليون نسمة، مقارنة بنحو 82 مليون نسمة مع نهاية عام 2008م.

وذكر مكتب الإحصاء الاتحادي أن سكان المانيا في تناقص مستمر منذ عام 2003م مشيراً إلى أن الأرقام الحالية تعتمد على بيانات رسمية حتى شهر أيلول / سبتمبر الماضي ، في حين تستند بيانات الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي إلى تقديرات الخبراء.

وأوضح المكتب أن أعداد المواليد في المانيا خلال العام الماضي تراوح بين 645 ألفا و 660 ألف طفل ، مقابل وفيات تراوحت بين 830 ألفا و840 ألف حالة ليصل بذلك الفارق بين المواليد والوفيات إلى 180 ألفا والى 190 ألف شخص.

الجدير بالذكر أن عدد المواليد في المانيا خلال عام 2008م وصل إلى 683 ألفا مقابل 844 ألف حالة وفاة بفارق بين المواليد والوفيات بلغ 162 ألف شخص .

أهمية إدخال التربية السكانية في المناهج الدراسية

أمين عبدالله إبراهيم

نظراً لتفاقم وتشعب المشكلات والقضايا السكانية الناتجة عن الارتفاع المتزايد والكبير في معدلات النمو السكاني اهتمت معظم دول العالم بوضع برامج لإدخال التربية السكانية في مناهجها الدراسية عن طريق مبادرات وطنية واسعة، فمنها من عمل على إدخال التربية السكانية في جميع المستويات الدراسية في آن واحد، الا أن التجارب الناتجة عن بعض الدول ككوريا الجنوبية وتايلاند، بينت صعوبة هذا الأمر وزيادة كلفتة خاصة ما يتعلق بإنتاج المواد التعليمية وتدريب المعلمين، في حين ترى بعض الدول الأخرى أن إدخال التربية السكانية تدريجياً للمناهج الدراسية تحقق نتائج أفضل.

ونجحت عدد من الدول التي بدأت (عملية الإدخال) بإدخال برامج توعية شملت ندوات وحلقات نقاش استهدفت جميع المسؤولين - في مختلف المجالات - القائمين على إعداد مناهج التربية السكانية عن طريق تشكيل مجموعات عمل لمناقشة مشكلات وقضايا البلد الديموغرافية، وشرح مضمون التربية السكانية ومنهجيتها بما يحقق الدافعية لدى المعنيين ويشجع مبدأ التجديد عن طريق وضع استراتيجيات وخطط معالجة هذه القضايا في المناهج في ذلك.

وأكدت التجارب المكتسبة في مجال التربية السكانية أن نواة المربيين أدت دوراً حاسماً في نجاح (برامج الإدخال) ما يدل على أن تدريب المعلمين يشكل عاملاً حاسماً وقوياً ويكتسب أهمية بالغة كون المعلمين هم الفئة التي يجب أن تعد الإعداد الجيد والأفضل من أجل ضمان تفاعلهم الإيجابي والسليم مع القضايا السكانية واتخاذ الطرق السليمة في توصيلها إلى التلاميذ بصورة سليمة وواضحة.

وفي حالات كثيرة، بين التجارب أن إهمال عنصر تدريب المعلمين ضمن برامج الإعداد للمعلمين في المعاهد والكليات عن طريق إدخال مادة التربية السكانية ضمن مناهج هذه المعاهد والكليات كان له تأثير في تدني مستوى النتائج المتوخاة من (عملية الإدخال).

ومن هذا المنطلق ونتيجة لما تشهده بلادنا من تزايد سكاني سريع وكبير، ونظراً لأهمية وفوائد وإيجابيات (برامج إدخال) وتضمين مفاهيم ومضامين قضايا السكان والتربية السكانية ضمن مقررات المناهج الدراسية في التعليم العام والجامعي ومعاهد التدريب والتأهيل الفني والمهني، في عملية نشر الوعي.

والثقافة السكانية، والتوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في صفوف أكبر وأهم الشرائح والفئات الاجتماعية وأكثرها أثراً وتأثراً وتأثيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والثقافية، نتيجة لذلك كله فقد عمدت الجمهورية اليمنية هي الأخرى بالاهتمام بمواضيع التربية السكانية، وتحديداً منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث عقدت العديد من الندوات وورش العمل وحلقات النقاش حول مسألة إدماج مفهوم التربية السكانية في المناهج الدراسية، وقد ظهر هذا الاهتمام جلياً من خلال مشروع التربية السكانية بوزارة التربية والتعليم الذي أنجز عدداً من الأبحاث والدراسات الميدانية التي لامست قضية التربية السكانية، كما أنجز المشروع ايضاً - عبر حلقات نقاش وورش عمل متواصلة ضمت أعداداً من الباحثين وأساتذة الجامعة والمعلمين والموجهين - قائمة المفردات المقرر إدماجها في المناهج الدراسية، وبالفعل تم إدماج المفاهيم السكانية ضمن مناهج التعليم العام بمرحلته الأساسية (من الصف الأول وحتى الصف التاسع)، والثانوية (من الصف العاشر أي الأول الثانوي وحتى الصف الثاني عشر أن الثالث الثانوي).

وعلى الرغم من السير في هذا المجال أو التوجه الحيوي المهم الا أنه يوجد هنالك نوع من القصور والضعف وبعض النواقص في عملية الإدماج، وهذا ما بينته وأكدته الدراسة الميدانية المسحية للكتب والمقررات الدراسية لمناهج التعليم العام التي نفذها مركز البحوث والتطوير التربوي بوزارة التربية والتعليم عام 2003م، حيث خلصت نتائج هذه الدراسة إلى مجموعة من الحقائق والتصورات من أهمها:

-أن المعلومات المتصلة بالقضايا السكانية وفيرة جداً في الكتب الدراسية المستخدمة في مناهج التعليم العام، وتسهم بهذه المعلومات معظم المواد بفروعها بدرجات مختلفة بينما تنعدم المعلومات السكانية في بعض الكتب ومنها كتب اللغة الإنجليزية والفلسفة.

من ناحية نوعية ومستوى تنظيم وطبيعة توزيع المعلومات هناك حاجة ماسة للمراجعة وإعادة تنظيم وتنسيق عناصر المعلومات والموضوعات السكانية وتحسينها وتجديد بعضها وضمان تناسقها وتكاملها افقياً (عبر المواد وفروعها)، ورأسياً (عبر الصفوف والمراحل).

المعلومات العالية تغطي المجالات السبعة لمحتوى التربية السكانية لكنها تفتقر إلى التوازن بين المجالات بل بين القضايا الأساسية ضمن كل مجال، حيث تتركز معظم المعلومات في بعض المجالات حول قضايا محددة، ونادراً ما تتعرض للقضايا الأخرى أو تقدم مجرد إشارات أو لمسات عابرة وفقرات مبعثرة عنها ..

-أن معظم القضايا السكانية الهامة والمعلومات الجديدة توجد في كتب المرحلة الثانوية فقط بينما تتعرض كتب المرحلتين السابقتين إلى بعض القضايا فقط وتعالجها بشكل سطحي ومتسرع قلما يكون كافياً للفهم والاستيعاب .

-أن هناك بعض النواقص التي يجب استكمالها والكثير من الأفكار والمواقف التي يجب مراجعتها والتأكد من مدى صحتها وموضوعية كتابها وتطابقها مع ظروف وحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية والتوجهات التنموية لليمن والمتمثلة في إستراتيجية التخفيف من الفقر ورؤية اليمن الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2025م، والأساسيات السكانية، والإستراتيجيات القطاعية ذات الصلة بالتربية السكانية، كما أن بعض الكتب أو المعلومات السكانية التي تقدمها تحتاج إلى إعادة نظر وتنظيم جديد بما يتناسب ومستوى المتعلمين، وخاصة كتب التعليم الأساسي ومحو الأمية وتعليم الكبار.

وخلاصة القول، فإننا نتمنى من الجهات المعنية والمختصة بهذا الأمر وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم والمجلس الوطني للسكان الاستفادة من نتائج مثل هذه الدراسة النوعية الهامة وعكسها وترجمتها عملياً على أرض الواقع لما من شأنه تعزيز وتقوية وتطوير عملية التربية بمختلف جوانبها باعتبارها تربية عامة أو ثقافة عامة لكل المتعلمين بغض النظر عن مجالات عملهم ودراستهم واستقبال حياتهم المهنية والتخصصية، قد تساعدهم وتساعد غيرهم من الناس على مواجهة متطلبات ومشكلات حياتهم العامة وتمكنهم من التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم الشخصية في الأسرة والمجتمع المحلي والوطني.

■ طلبة اثناء حصة دراسية